# وكالة الشرق الأدنى في عهد الرئيس الامريكي بايدن ودورها في الأزمة اليمنية

The Near East Agency during the era of US President Biden and its role In the Yemeni crisis

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي

قسم دراسة الأزمات / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Assistant Professor Dr. Ahmed Abdul Wahid Abdul Nabi Alhelfe

Centre for Strategic and International Studies

University of Baghdad

بات الحديث عن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بادين حيال الأزمة اليمنية،حديثا مركبا ومعقدا وصعبا جدا ذو شجون نتيجة الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها هذا البلد المنكوب منذ الإطاحة بحكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح والى يومنا هذا ، وهنا سأتطرق في ورقتي البحثية الموسومة بـ (وكالة الشرق الأدنى الأمريكية ودورها في الأزمة اليمنية في عهد الرئيس بايدن) إلى دور وكالة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ومكتبها العام في واشنطن في حل الأزمات الدولية ومنها أزمة اليمن.

إن مكتب شؤون الشرق الأدنى والمعروف أيضا باسم مكتب شؤون شرق آسيا الأدنى . وهو وكالة من وزارة الخارجية في حكومة الولايات المتحدة الذي يتعامل مع سياسة الولايات المتحدة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأدنى،يرأس المكتب حاليا آن.و. باترسون مساعدة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لشؤون الشرق الأدنى والذي يقدم تقاريره إلى وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في العاصمة واشنطن . تباشر أقسام وكالة شؤون الشرق الأدنى وتنسق وتشرف على أنشطة الحكومة الأمريكية في المنطقة بما في ذلك الأنشطة السياسية والاقتصادية والقنصلية والدبلوماسية العامة وقضايا التنظيم الإداري.

وتنقسم مكاتب وكالة الشرق الادنى في عملها السياسي الى تسعة اقسام رئيسية :

1- مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية :المسؤول عن صياغة وتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
2- مكتب شؤون مصر وبلاد الشام :المسؤول عن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والأردن ولبنان وسوريا.
3- مكتب شؤون المغرب العربي :المسؤول عن العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر وليبيا والمغرب وتونس.
4- مكتب شؤون إسرائيل والفلسطينيين :المسؤول عن القضايا الدبلوماسية المرتبطة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
5- مكتب شؤون العراق :يشرف على علاقات العراق والولايات المتحدة.
6- مكتب شئون إيران :يطور ويحدث ويوصي وينفذ سياسة الولايات المتحدة على إيران.
7- مكتب الشؤون الإقليمية: المسؤول عن القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية بما في ذلك الشؤون السياسية-العسكرية والمنظمات المتعددة الأطراف والعمل والشؤون الاجتماعية ومكافحة المخدرات والبيئة واللاجئين ومكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان.
8- مكتب الصحافة والدبلوماسية العامة: المسؤول عن تنسيق أنشطة الدبلوماسية العامة في منطقة الشرق الأدنى وإعداد توجيه الصحافة للمتحدث باسم الإدارة في مكتب الشؤون العامة.
9- مكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية: المسؤول عن البرمجة لدعم الإصلاح في جميع أنحاء المنطقة مع التركيز على التعليم وتعزيز الاقتصادات وتوسيع المشاركة السياسية.

وفيما يخص دور وكالة الشرق الادنى في الأزمة اليمنية : فأن الجهود الأمريكية الى ألان لم تفلح لإنهاء الحرب في اليمن والحل السياسي للأزمة في إحداث أي اختراق، منذ بداية ولاية الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، الذي أكد -في أول كلمة له بعد تنصيبه رئيسا- أنه سيعمل على وقف الحرب في اليمن، وأنه وجه بإنهاء دور الولايات المتحدة في العمليات الهجومية في اليمن، إضافة إلى وقف صفقات السلاح المرتبطة بتلك الحرب.

وبناءا على ذلك ومن اجل إيضاح دور الرئيس بادين وسياسته الخارجية في اليمن ، قامت وكالة الشرق الأدنى الامريكية بتعيين الدبلوماسي تيموثي ليندركينغ مبعوثا خاصا إلى اليمن في الرابع من شباط عام 2021 .وهو نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون إيران والعراق والشؤون الإقليمية متعددة الأطراف في الوكالة اعلاه.

ومنذ بداية العام الجاري، بدا الموقف الأمريكي أكثر تخبطا في ما يتعلق بالتعامل مع الأطراف اليمنية المتناحرة والحوثيين، بدءا من إعلان تصنيفهم منظمة إرهابية من قِبَل إدارة الرئيس السابق ترامب، ثم تراجع إدارة الرئيس بايدن عن ذلك التصنيف بدعوى أنه سيعقد جهود حل الأزمة سلميا وسيؤثر على تدفق المساعدات الإنسانية إلى البلاد.

لقد كان تصنيف إدارة الرئيس ترامب للحوثيين وغيرهم كمنظمة إرهابية يمثل أكبر ضغط لدفعها نحو الانخراط في مفاوضات الحل السياسي للأزمة اليمنية، خصوصا في حال تزامن مع ذلك التصنيف تلويح بالتدخل العسكري في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، لأن ذلك سيجبر إطراف المسئلة اليمنية على تقديم تنازلات حفاظا على ما يمكنها الحفاظ عليه من مكاسب، وخوفا من خسران كل شيء دفعة واحدة.

لكن مبادرة الرئيس بايدن على إلغاء ذلك التصنيف بسرعة، والتوجيه بإنهاء دور الولايات المتحدة في العمليات الحربية في اليمن، وإلغاء صفقات السلاح مع السعودية لارتباطها بتلك الحرب. كل ذلك فهمته الإطراف المتصارعة والحوثيون بأنه ضوء أخضر لهم من الإدارة الأمريكية الجديدة بالتصعيد المستمر في جبهات الداخل، مأرب تحديد. رغم أن الإدارة الأمريكية بررت التراجع عن التصنيف بتأثير ذلك على الوضع الإنساني، وتشجيعها للجهود السياسية والدبلوماسية لإنهاء الصراع في اليمن.

وبعد أن بدا للإدارة الأمريكية أن مبعوثها الخاص إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، فشل في تحقيق أي اختراق في جدار الأزمة اليمنية، رغم كثافة جولاته المكوكية بين الرياض ومسقط، ولقاءاته المتعددة بمسؤولين يمنيين وسعوديين وقيادات حوثية. فقد أوعزت للسعودية التقدم بمبادرة لوقف القتال في اليمن تضمنت الاستجابة لبعض مطالب الحوثيين للقبول بالانخراط في مفاوضات الحل السياسي، مثل فتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء والسماح بتدفق الوقود عبر ميناء الحديدة، لكن الحوثيين أعلنوا رفضهم للمبادرة السعودية فور الإعلان عنها.

بعد ذلك، أعلنت الإدارة الأمريكية لسلطنة عمان بضرورة إرسال وفد رفيع المستوى إلى صنعاء للقاء قيادات جماعة الحوثي وإقناعهم بوقف القتال والجلوس على طاولة الحوار لإنهاء الحرب وحل الأزمة سياسيا، لكن الوفد العماني لم يتمكن من إقناع الحوثيين، الذين زادوا من تصعيدهم العسكري في مأرب والحديدة والطالع .

لقد كان لتعثر جهود الإدارة الأمريكية لإنهاء القتال في اليمن، بسبب تعنت السعوديين والحوثيين على حدا سواء ،صدى واسعا في أروقة تلك الإدارة، أبرزها المطالبة بإعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية،وتحديد بيع صفقات السلاح الى السعودية . بل فإنه عندما أعلنت إدارة بايدن أنها ستدرس إلغاء قرار التصنيف، طالب السيناتور الأمريكي توم كوتن، في 7 شباط الماضي، إدارة بلاده بالسعي إلى تحقيق العدالة للأمريكيين وليس تخفيف العقوبات على الحوثيين.وتقديم السلاح للسعوديين .

وأكد كوتن الى أن الحوثيين والسعوديين أغرقوا اليمن في حرب طويلة وضاعفوا من معاناته، لافتا إلى أن قرار إلغاء تصنيفهم منظمة إرهابية أجنبية هو تكرار لأخطاء إدارة أوباما باسترضاء إيران ورفض تسمية الإرهابيين باسمهم.

وبعد أن كشف مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية أنه تم مصادرة شحنة أسلحة في بحر العرب جاءت من إيران، ما ربط طهران مرة أخرى بتسليح الحوثيين في اليمن رغم حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة، دعا السيناتور الجمهوري بيل هاغرتي، في 10 مايس الماضي، الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إعادة فرض العقوبات على الحوثيين في اليمن، محذرا من أن الحرب في اليمن هو تعميق للحروب في الشرق الأوسط.

من جهته، حذر السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي من مواصلة الصراع في اليمن وتعمق الدور الإيراني والسعودي في الازمة اليمنية، وقال في تغريدة على تويتر تعليقا على ذلك: "كلما طال أمد هذه الحرب، فأن مستقبل اليمن ذاهب الى المجهول"، مضيفا أنه "حان وقت وقف إطلاق النار."

وعلى اثر ذلك جائت تغريدة وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن، أعلن فيها إدراج قياديين حوثيين في لائحة العقوبات، لضلوعهم في الهجوم على مأرب وتشكيلهم تهديدا لجهود السلام والمساهمة في مفاقمة الوضع الإنساني باليمن.

وفي هذا الصدد قال ممثل ولاية أركنساس في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري: "على إدارة بايدن أن تتراجع عن قرارها السابق، وتوافق الآن على أن الإرهابيين يهددون السلام والأمن في اليمن."

ومهما يكن من الامر فقد عادت الإدارة الأمريكية إلى ممارسة الضغوط على السعوديين والحوثيين في بداية مارس الماضي، بعد أن بدا لها أن جهودها لحل الأزمة اليمنية ووقف إطلاق النار وصلت إلى طريق مسدود، ولوحت بإعادة تصنيفهم منظمة إرهابية تزامنا مع إدراج اثنين من القادة الحوثيين في قوائم الإرهاب، وهما منصور السعادي وأحمد الحمزي .

وقال المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، إن الولايات المتحدة لديها أدوات ضغط وأنها غير راضية عن هذه الإجراءات من الحوثيين (الهجوم على مأرب) والتي لا تتماشى مع المجتمع الدولي.

وألمح المبعوث الأمريكي، في المؤتمر الصحفي الذي عقد عبر الإنترنت للحديث عن إدراج اثنين من قادة مليشيات الحوثي في قوائم الإرهاب، إلى إمكانية إعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، موضحا أنه "فيما يتعلق بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية، فنحن باستمرار نقيّم الوضع والسلوك، وعلى استعداد لاتخاذ أي خطوات مناسبة استجابة للسلوك."

وفي أواخر حزيران الماضي، أدرجت الإدارة الأمريكية اثنين آخرين من القادة الحوثيين في قوائم الإرهاب، هما محمد عبد الكريم الغماري، رئيس هيئة أركان الحوثيين، ويوسف المداني، القائد العسكري الأول لما يسمى المنطقة العسكرية الخامسة التابعة للحوثيين، وهو أحد المقربين من زعيمهم في اليمن عبد الملك الحوثي.

واتهمت الخزانة الأمريكية محمد عبد الكريم الغماري بتدبير هجوم واسع النطاق على مأرب والأراضي السعودية ومفاقمة الأزمة الإنسانية داخل اليمن، بينما اتهمت يوسف المداني بارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلامة المواطنين الأمريكيين أو أمن الولايات المتحدة الوطني وسياساتها الخارجية أو اقتصادها.

وفي 10 تموز الجاري، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على أفراد وكيانات اتهمتهم بالانخراط في شبكة دولية لتقديم دعم مالي بلغ عشرات الملايين من الدولارات إلى الحوثيين بالتعاون مع كبار المسؤولين في "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني.

وقال بيان الخزانة الأمريكية: "يقوم هؤلاء الوسطاء وهذه الشركات الوهمية (...) ببيع السلع، مثل النفط والسلاح، في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، ثم يحولون جزءا كبيرا من الإيرادات إلى الحوثيين في اليمن". كما فرضت الخزانة الأمريكية احدى عشر عقوبة في ذات الوقت، طالت أفرادا وشركات وسفينة، لكونهم يؤدون أدوارا رئيسية في هذه الشبكة غير المشروعة.

وفي سياق الحديث عن الدور الذي لعبته وكالة الاشرق الادنى ومكتبها الخاص باليمن وشبه الجزيرة العربية وبالرغم من كثرة التقارير والدراسات الامنية في الازمة اليمنية فقد فشلت الجهود الأمريكية لحل هذه الأزمة سلميا، خلال الأشهر الأربعة الماضية، بسبب حساباتها الخاطئة وتخبطها في التعامل مع الحوثيين، فإعلان تصنيفهم منظمة إرهابية والتراجع السريع عن ذلك جعلهم في سباق مع الزمن لحصد مكاسب ميدانية كبيرة وفرض واقع جديد لصالحهم خوفا من عودة ذلك التصنيف وما قد يترتب عليه من إجراءات ليست في صالحهم، كما أن ضغوطها الأخيرة على السعوديين بتجميد صفقات السلاح. وعلى الحوثيين من خلال العقوبات التي طالت بعض قادتهم وأفرادا وكيانات متعاونة معهم لن يغير من واقع الأمر شيئا، كون تلك العقوبات لن يتضرر منها الحوثيون، ولن تنجح في إجبارهم لتقديم تنازلات والانخراط في مفاوضات الحل السياسي وإنهاء الحرب.

ويتمثل الخطأ الأكبر في أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع الأزمة اليمنية من منظور سياسي بحت، رغم أنها أزمة من جانب إنساني صرف، والجانب السياسي مجرد نتيجة لها . فقد أهملت جميع أدوات الضغط السياسية والعسكرية والاقتصادية على التحالف العربي والحوثيين لإجبارهم على تقديم تنازلات ووقف إطلاق النار تمهيدا للحل السياسي للأزمة . واتجهت لفرض عقوبات غير مجدية على قادة وأفراد وكيانات في اليمن ، وهكذا تتراكم الحسابات الخاطئة للولايات المتحدة في الازمة اليمنية والتي تعقد الحل السياسي أكثر وتشجع الحوثيين على الاستمرار في التعنت والتصعيد العسكري.الى جانب تعنت التحالف العربي بقيادة السعودية واستمراره في ضرب البنى التحتية والتجمعات السكانية المدنية في اليمن .

ثم انه لا يخفى على احد حجم الأزمة اليمنية وتداعياتها الاقليمية والدولية، إلى جانب الأزمة الإنسانية، وانتشار الأمراض والاوبئة، وحالة الفقر والعوز، وتدهور البنى التحتية والخدمات الاساسية، فضلًا عن ضحايا هذه الحرب إذ إنها وصلت إلى اكثر من مائة الف ضحية منذ بدء

الحرب هناك. ويظهر إن هذه الحرب التي لم يتوقع لها أن تطول كل هذه المدة قد استمرت وقتا طويلًا ولعل هذا يعود إلى إن التداخل هناك وحجم الدعم وحسابات الداخل والخارج قد اطالت مدة الاقتتال، كما لا يمكن الاستهانة بقوة الحوثيون بمناطق نفوذهم التي لم يخسروا منها إلا الشيء القليل مع احكام قبضتهم على العاصمة صنعاء بالرغم من إن السعودية كانت قد رمت بثقلها إلى جانب التحالف العربي والدعم الامريكي إلا إن الأمور لم تحسم بعد، و مع تراجع حدة الاقتتال وزيادة المأساة سواء أ كانت في مناطق سيطرة الحوثيون أم حتى مدن الجنوب التي شهدت هي الأخرى عمليات اقتتال بين المجاميع المدعومة من الامارات وأخرى مدعومة من السعودية قبل أن يتوصل الطرفان لصيغة حل مؤقتة، لكن جوهر المشكلة لايزال ساري المفعول بالتالي ينذر بتجدد الاشتباكات في أية لحظة حتى يتمكن المجلس الانتقالي أو حكومة هادي من بسط نفوذهم على مدن جنوب البلاد.

وبعد ستة أعوام من الحرب هناك، وفي خضم تولي إدارة بايدن للرئاسة الامريكية سارع بالإعلان عن نية الولايات المتحدة ايقاف دعمها للجانب السعودي في ما يخص الاشتراك بالعمليات العسكرية والذي كان في أعلى مستوياته في ظل إدارة الرئيس السابق ترامب، الذي كان يعدها خطوة تصب في صالح كبح جماح ايران بوصفها الممول والداعم للحوثيون ، إلى جانب إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة عن الغاء تصنيف اليمن ضمن القائمة السوداء . وبالرغم من اعلان السعودية والامارات وبقية التحالف العربي ترحيبهم بهذا الاعلان بيد أنهم اضطروا إلى ذلك، لأن إدارة بايدن تختلف عن سلفه ترامب وبالتالي فمن الضروري العمل معها في ظل وجود التخوف من صعود النفوذ الايراني، الى جانب ذلك فقد رحب الحوثيون بتلك الخطوات الامريكية و وجدوا أنها تصب في صالح انهاء النزاع، ولا ننسى بأن إدارة بايدن أبقت العقوبات على بعض قادة الحوثيون الذين عدوهم خطرًا يهدد أمن السعودية في ظل الاستمرار بإطلاق الصواريخ البالستية باتجاه المملكة.

والسؤال هنا هل ستنتهي الحرب والازمة اليمنية في ظل إدارة الرئيس بايدن ؟ ربما قد تتوقف لمدة من الزمن أو قد تكون هناك هدنة تحت طائلة ايصال المساعدات والاعتراف بمناطق سيطرة الحوثيون كواقع حال لإيصال تلك المساعدات، وهذا ما تدفع به بعض منظمات الاغاثة والمنظمات الانسانية، وأما إنهاء الحرب فهذا الأمر لايزال بعيدًا لأنه مرتبط بعوامل داخلية وخارجية وربما العودة لطاولة المفاوضات في ما يخص البرنامج النووي الإيراني الذي قد يمهد أو يسهل الوصول لحالة معينة، وقد تكون واحدة من أوراق الضغط الايرانية التي ستطرح في طاولة الحوار المرتقب، إلى جانب إن الإدارة الامريكية الجديدة تسير على وفق سياسة هادئة تتجنب الصدام المباشر وهذا ما قد يلعب عليه الايرانيون، و ما تدركه دول الخليج التي قد تقبل بتسوية الأزمة اليمينة دون اهمال دور الحوثيون في أية عملية سياسية جديدة.فالتصعيد الحوثي الأخير و هجمات الطائرات المسيرة المفخخة والصواريخ البالستية

قد تقع ضمن خانة الضغط باتجاه التفاوض تحت شروط جديدة أولها فتح الحصار والحدود في مقابل ايجاد صيغة توافقية لعودة الحكومة للعاصمة صنعاء مع ايجاد أرضية أو صيغة نظام سياسي تشاركي يجمع أغلب أطراف النزاع، ولا نتوقع أن يكون هذا الحل قريبًا فالموضوع مثلما ذكرنا له أبعاد عدة إلا إنه ليس مستحيلًا في ظل المعطيات الجديدة.